الدور التوعوي للجمعيات الأهلية في تعزيز قيم المواطنة

دراسة ميدانية

د/وحيد مأمون معوض عافية

قسم الاجتماع كلية الآداب – جامعة المنوفية

ملخص البحث:

لقد تصاعد الاهتمام بموضوع المواطنة في مصر خلال السنوات الأخيرة، لدرجة أنه تحول إلي ملف مفتوح علي دائرة البحث والنقاش، سواء علي مستوي المؤسسات الرسمية أو منظمات المجتمع المدني أو حتي الأطروحات الأكاديمية، وبالتالي كان المدخل المحوري في تناول قضية المواطنة محكوم بمجموعة من الضوابط في مقدمتها المنظومات الدينية والقيمية والعُرفية، فالمسلم محكوم بشريعة الإسلام التي حددت له الفرض والواجب والمباح والحرام، ولا يرضي لنفسه أن يحيد عنها، والإنسان السوي يأبي تحدي المنظومة القيمية والعُرفية السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه مادامت لا تتعارض مع المنظومة الدينية.

وكان للمجتمع المدني وتنظيماته التي تعمل في مجال رعاية الأفراد دور في نشر ثقافة المواطنة، وتأكيد قيم الولاء والإنتماء وغيرها من الأنشطة والمجالات التي أصبحت ضرورة تفرضها القيم والتقاليد، وتساهم في إرساء قيم المواطنة وتعزيزها وتعميقها لدي الشباب ليتمنكوا من الاندماج في مجتمعهم، والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية كمواطنين بما يحقق لهم حياة كريمة. وتوصلت الدراسة إلي أن مؤسسات الدولة جميعاً سواء أكانت رسمية أو منظمات أهلية هي الجهات المنوط بها تربية الشباب حتي يصبحوا مواطنين مكتملي المواطنة، وهذا يتطلب ضرور تعميق الإنتماء والولاء للوطن وتدعيم الإحساس بالانضباط ومراعاة الجدية في السلوك. وأن الجمعيات الأهلية تساهم بشكل فعال في نشر ثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة، بإستخدام العديد من الوسائل الإعلامية لنشر الوعي بالحقوق الاجتماعية، ونشر ثقافة المواطنة والتسامح الديني بين أبناء المجتمع. أما الكلمات المفتاحية في الدراسة فكانت الدور، الجمعيات الأهلية، القيم، المواطنة.

مقدمة:

تبرز فكرة المواطنة بشكل جلي من خلال علاقة خطية بين الفرد والدولة، وترتكز علي الحقوق والواجبات، وتتسم هذه العلاقة بالقوة والوضوح في الدول الغربية، أما في بقية دول العالم ومن بينها الدول العربية والشرق الأوسط، فلا يزال مفهوم المواطنة ليناً ولا يتسم بالصلابة أو الوضوح اللذين يميزان النموذج الغربي (المركز المصري لحقوق المرأة، 2003). وقد أرجع البعض هذا اللغط حول المفهوم إلي اختلاف أطياف الفكر، ليس فقط حسب الاختلاف المنهجي القُطري، بل أيضاً داخل القُطر الواحد بإختلاف الأيديولوجيات التي تعاقبت بتعاقب مراحل الحكم، وإدارة الدولة في الحقب الزمنية المختلفة، مما أوجد أنماطاً متعددة من الوعي لدي الشعوب العربية، فتداخلت أحياناً وتصادمت في أحيان أخري، ومن ثم أثرت علي دوائر الإنتماء، مما أدي إلي العديد من الإنعكاسات السلبية علي مبدأ المواطنة ذاته، فضلاً عن ممارستها من قبل الأفراد (العامر، 2005).

فمن المعلوم أن المجتمع المدني وتنظيماته يعمل في مجال رعاية الأفراد وإشباع احتياجاتهم والتصدي لمشكلاتهم. ذلك المجتمع الذي يشتمل علي العديد من التنظيمات غير الرسمية ومن بينها الجمعيات الأهلية (محمود، 2002). التي تقوم بنشر ثقافة المواطنة، وتأكيد قيم الولاء والإنتماء وغيرها من الأنشطة والمجالات التي تحث عليها الأديان السماوية، وتساهم في إرساء قيم المواطنة وتعزيزها وتعميقها لدي الشباب (تمام، 2012). والمتابع لتلك التغيرات يلاحظ دون أي جهد يُذكر أنه في خضم تداعيات الثورة المعرفية والإعلامية التي تزايدت في السنوات الأخيرة، حاملها معها تقاليد وثقافات غالباً ما تخالف قيم وثقافات الدول الفقيرة ومن بينها مصر (سعد، 2004). وهو الدور الذي يجب أن تقوم به الجمعيات الأهلية في تنمية ثقافة المواطنة لدي أبناء المجتمع، في ظل الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها مصر. الأمر الذي يدعو إلي ضرورة تدعيم وتعزيز ثقافة الإنتماء والمواطنة وتعميقها، وتحديد الدور الفعلي للجمعيات الأهلية في تنمية ثقافة المواطنة والتسامح الديني لدي قطاع عريض من أبناء المجتمع.

مشكلة الدراسة:

حظي موضوع المواطنة بأهمية كبري في المؤتمرات الدولية، وظهر ذلك في مؤتمر الدول التسع الأكثر سكاناً في بكين بالصين عام 2001، من أجل مساعدة تلك الدول علي المحافظة علي أهم ثرواتها والمتمثلة في البشر، في ظل عواصف العولمة التي تهدد بفقدان قيم الولاء والإنتماء والهوية الثقافية (بهاء الدين، 2000). ذلك المفهوم الذي ارتبط عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثمراته، كما ارتبط بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية، وأخيراً حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية المُلزمة وتولي المناصب العامة، فضلاً عن المساواة أمام القانون (الكواري، 2004). وقد مرت المواطنة عبر التاريخ بمحطات تاريخية نما فيها مفهوم المواطنة حتي وصل إلي دلالته المعاصرة، فالمواطنة تعني في أبسط معانيها الإرتباط بالأرض والولاء للوطن (جلبي، 2009). وهو ما يعني أن التاريخ الأوروبي والثورات المتنوعة التي وقعت فيه لعبت دوراً أساسياً في توضيح معني المواطنة، بحيث ظهر المفهوم في أكمل حالاته بإعتبار أن هناك من دافع عنه، علي خلاف ذلك نجد أن السياق العربي لم يكن به ما يدعم التطور التاريخي للمفهوم حتي بلورته، فإذا تأملنا العالم العربي سوف نجد أن النزعة الأبوية متجذرة فيه (ليلة، 2007).

ثم أدت التحولات الاقتصادية والسياسية في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي إلي تغيرات جذرية في عالمنا المعاصر، وقد خلفت هذه التحولات أوضاعاً جديدة تتعلق بأدوار الحكومات والكيانات المهنية والمجتمعية العاملة فيها وإعادة صياغة العلاقات فيما بينها، كما أن إتساع حجم المجتمعات وزيادة الطلب علي الخدمات كماً ونوعاً، ساهم في بروز وإنشاء منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي للحكومة في تحمل المسئولية، وتُكمل ما عجزت عن الوفاء به في ظل ظروف اقتصادية ضاغطة وتطلعات متزايدة وعاجلة (الجمل، 2011). رغم أن السياق الإقليمي العربي قد شهد في السنوات الأخيرة ثورات واحتجاجات واقتتالاً داخلياً، إلا أن هذه التغيرات وما لحق بها في العلاقات العربية قد حجم إلي درجة كبيرة من دور الشبكات العربية، التي سعت إلي تفعيل الدور التنموي للجمعيات الأهلية، واقتصر الأمر علي مبادرات عربية ترتبط بأشخاص وبقدرة تمويلية تجتهد في إحياء قيمة التطوع (فؤاد، 2017). ويمثل الطرح السابق مشكلة الدراسة في إطارها العام، وإلي

جانب ذلك تطرح الدراسة عدداً من القضايا الفرعية لتشكل المحاور العامة لمشكلة الدراسة، وبناءً عليه تحددت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل تلعب الجمعيات الأهلية دوراً في تعزيز قيم المواطنة؟

أهمية الدراسة:

أن دراسة واقع الأدوار التي تلعبها الجمعيات الأهلية يجعلنا نتطرق إلي أهمية نشر قيم المواطنة والتسامح في حياة الإنسان، وما تحظي به هذه الجوانب من اهتمام تجعلها من القضايا الأساسية التي تُرسي وتعزز تماسك النسيج الاجتماعي لأبناء المجتمع. كما أن حالة الفوضي التي سادت المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير وحالة الإرتباك المجتمعي وغياب الرؤية المستقبلية لدي قطاع عريض من أبناء المجتمع، لم تقف حائلاً أمام تسجيل وإشهار العديد من الجمعيات الأهلية، وقد يكون اتجاه عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي يتم تسجيلها في كل عام خلال السنوات الأخيرة، هو أبلغ تعبير عن مدي إدراك المجتمع لأهمية التنظيمات الأهلية وخاصة تلك التي تهتم بقضايا المواطنة.

ورغم أنني لم أتخذ موقفاً نقدياً أو معارضاً تجاه إزدياد عدد الجمعيات الأهلية التي تتوجه إلي تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية للمواطنين، إلا أن ما يعنيني هو مدي فاعلية هذه الجمعيات في تعزيز قيم المواطنة بين أبناء المجتمع، رغم أن محصلة هذا المناخ تؤكد أن مسألة المواطنة كتعبير فاعل في المجتمع لم تتحول إلي مشروع ثقافي سياسي، فمازلنا نعيش حالة خارجة عن الانتماء الحقيقي لحدودنا الوطنية الحالية، فحالة الإندماج الوطني حالة سطحية غير متجذرة في أعماق المجتمع، وهي مجرد غطاء لحالة التفكك والانقسامات التي يعيشها المجتمع، والناتجه بشكل رئيسي عن التركيز علي هوية وثقافة واحدة.

أهداف الدراسة:

من خلال الطرح السابق لمشكلة الدراسة وأهميتها تحدد هدفها العام في محاولة التعرف علي الدور التوعوي للجمعيات الأهلية في تعزيز قيم المواطنة. ومن الهدف العام تنبثق مجموعة من الأهداف الفرعية علي النحو التالي:

1 – التعرف علي الأدوار التي تلعبها الجمعيات الأهلية في نشر قيم المواطنة.

2 – تحديد إسهام الجمعيات الأهلية في تدعيم قيم المواطنة بين أبناء المجتمع.

3 – التعرف علي طبيعة وعي الشباب بأبعاد المواطنة.

4 – تحديد العلاقة بين العمل التطوعي وتنمية المواطنة بين أبناء المجتمع.

5 – تحديد المعوقات التي تحد من إسهام الجمعيات الأهلية في نشر وتعزيز المواطنة.

تساؤلات الدراسة:

تحدد التساؤل الرئيس للدراسة في: هل تلعب الجمعيات الأهلية دوراً توعوياً في تعزيز قيم المواطنة؟ وإلي جانب التساؤل العام طُرحت عدة تساؤلات فرعية كالآتي:

1 – ما الأدوار التي تلعبها الجمعيات الأهلية في نشر قيم المواطنة؟

2 – ما مدي إسهام الجمعيات الأهلية في تدعيم قيم المواطنة؟

3 – ما طبيعة وعي الشباب بأبعاد المواطنة؟

4 – ما هي العلاقة بين العمل التطوعي وتنمية المواطنة؟

5 – ما المعوقات التي تحد من إسهام الجمعيات الأهلية في تعزيز المواطنة؟

مفاهيم الدراسة:

للمفاهيم أهمية بالغة في البحوث الاجتماعية، إذ لا يمكن للباحث أن يحصر مجال بحثه إلا بتحديد المفاهيم وتعريفها علمياً حتي تكتسب سياقاً اجتماعياً، وأكد هذا الأمر دوركايم حين إعتبر تحديد المفاهيم وتعريفها تعريفاً علمياً إجرائياً من القواعد الأساسية التي تكون المنهج في علم الاجتماع.

مفهوم الدور:

يُعد مفهوم الدور واحداً من أهم مفاهيم البنائية الوظيفية، فالدور طبقاً لها هو الوظيفة، بمعني السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل، وتُشكل أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأدوار الشخصية جوهر البناء الاجتماعي (جلبي، 1991). كما يشير قاموس علم الاجتماع للدور بإعتباره المتوقع من وضع اجتماعي محدد، أما الوضع فهو الاسم الذي يُطلق علي دور اجتماعي معين أو الوسيلة المستخدمة في تحديده (الجوهري، 1983). كما أشار أحمد زايد إلي الدور الاجتماعي بأنه ذلك السلوك المتوقع من الفرد الذي يشغل وضعاً اجتماعياً معيناً (زايد، محيي الدين، 2002)، وبناءً عليه يمكن تعريف الدور

إجرائياً بأنه مجموعة الأدوار والبرامج والخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية للمواطنين بغرض نشر ثقافة الولاء والانتماء والمواطنة بين أبناء المجتمع.

الجمعيات الأهلية:

نظراً لطبيعة الواقع الإشكالي الذي ينطوي عليه مفهوم الجمعيات الأهلية، ليس لكونه تجريداً ذهنياً لنماذج وأنماط اجتماعية شديدة التعقيد والتباين، بل لأنه سريع التغير ويعج بالتناقضات، فقد سعت الدراسة الراهنة تقديم فهمها الخاص لذلك المفهوم وتحديد إشكالياته في الواقع المصري. فالواقع يشير إلي أن الجمعيات الأهلية تُعد أول المكونات الرئيسية التي تشكل المجتمع المدني في مصر. وعلي غرار مختلف المصطلحات في العلوم الاجتماعية، فإنها تعاني من الاختلاف في تحديد مفهومها، إلا أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال عدم وجود تعريفات لها، فقد عرفها هيكس بأنها كيان يضم في داخله عناصر متفاعله لتحقيق أغراض معينة تستهدف في النهاية تحقيق أهداف المجتمع. والملاحظ علي هذا التعريف أنه يركز علي عملية التفاعل الهادفة لتحقيق مصالح المجتمع، غافلاً العناصر المميزة لهذا الكيان كالتطوعية والاستقلال عن الدولة، وهو ما يمكن أن يقال أيضاً علي تعريف بارسونز الذي يركز علي البناء في أدائه لوظائفه بفعالية، إذ يعتبرها كيانات أو وحدات اجتماعية تُبني لتحقيق أهداف معينة في الصالح العام للمجتمع ولأفراد المنظمة (عبد اللطيف، 2000).

وهو أيضاً ما ذهب إليه الجوهري بإعتبار أن المصطلح يصف العملية الاجتماعية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يتم بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهداف أو أغراض معينة، كما أنه قد يعني الوحدة الاجتماعية المستقلة، أي المنظمة التي تتكون من مجموعة من الأفراد ولها قوانين تحدد وتحكم علاقات وسلوكيات أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة ومتبادلة (الجوهري، 1998). في حين جاءت تعريفات أخرى تشير إلى أنها مجموعة من الأفراد المشتركين في عمل يضم مجموعة من الوظائف التي يؤديها هؤلاء الأفراد، ويكون كلاً منهم مسئولاً عن جزء فيها في إطار المكانة والأدوار المحددة له داخل هذا العمل (حجازي، 1982). ومن جملة التعريفات السابقة يمكن تحديد التعريف الاجرائى للجمعيات الأهلية بأنها تلك الجمعيات التي يؤسسها الأفراد بنوع من الحرية وعدم

الإجبار لتحقيق أغراض محددة منها الدفاع عن حقوق الإنسان أو المرأة أو الطفل أو نشر ثقافة الإنتماء والولاء وقيم المواطنة بين أبناء المجتمع.

مفهوم القيم:

عندما نتحدث عن إشكالية القيم فإننا لا نقف عند حدود المصطلح الأكاديمي الضيق للقيم، بل نشير أيضاً إلي الاتجاهات والمواقف والمفاهيم والسلوك، وكلها مصطلحات لها تعريفها المستقل، إلا أنها ترتبط علي نحو أو آخر بإشكالية القيم. وليكن هذا منطلقنا لتناول مفهوم القيم، فالقيم في اللغة العربية جمع قيمة، وهو ما يكون به الشيئ ذا ثمن أو فائدة، وورد في لسان العرب لإبن منظور أن القيمة هي الاعتدال والاستقامة، ودلل علي ذلك القرآن الكريم "ديناً قيماً ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين" (القرآن الكريم، سورة الأنعام). وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية يُقصد بالقيم مجموعة المبادئ والقواعد والمُثل والعمليات التي يؤمن بها الناس، ويتفقون عليها فيما بينهم ويتخذون منها ميزاناً يزنون أعمالهم ويحكمون به علي تصرفاتهم المادية والمعنوية (طنطاوي، 1996). ويؤكد الاجتماعيون أن الأنساق القيمية والخلقية تعبر عن هوية المجتمع، وتؤسس صور الإتفاق العام بين الأفراد في إتجاهاتهم نحو الأمور، وهي بذلك تقوم بدور الرابط بين وحدات المجتمع علي إختلاف مستوياته. وتقود هذه التناقضات – كما تنعكس في بنية الشخصية – إلي الشعور بالتشتت وسيادة حالة من الفوضي الأخلاقية واللامعيارية، وما من شك أن مثل هذا الوهن الذي أصاب بنية الخُلق الاجتماعية علي إختلاف مسبباته وأشكاله ينعكس علي بنية الخُلق علي المستوي الفردي، وذلك بالطبع موقف لا يلائم تحقيق هوية صحية تتضمن الإلتزام بقيم ومبادئ أخلاقية، تكون بمثابة الأساس الذي ينبني عليه شعور الشاب بأنه كائن أخلاقي، وأن لديه من القيم والمُثل ما يضفي علي حياته معني وهدفاً (الجزار، 2011).

ويستخدم مصطلح القيم في معنيين منفصلين، فقد يشير للتقييم المحدد لأي شيئ أو موضوع يتم تقديره أو تقييمه، والمعني الثاني يعود بالقيمة إلي المعايير أو المستويات التي يتم عن طريقها التقييم، وهو ما يعني أن القيمة كمعيار للتقييم تصبح هامة جداً في الأغراض المختلفة للتحليل القيمي والاجتماعي. وبناءً عليه عرف وليم روبن القيم بأنها إدراكاً للمرغوب فيه وسلوك تأثيري مختار (عبد الفتاح، 2001). يشكل رموز ثقافة تحدد ما

هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه، إلي جانب أنها تلعب دور المحددات التي توجه السلوك وتدعم الاتجاهات في مختلف المواقف التي يتفاعل فيها البشر داخل المجتمع، وتستند إليها المعايير والتقاليد والأعراف والقواعد التنظيمة في أي مجتمع، ويلاقي صاحبه درجات متفاوته من العقاب المادي والمعنوي (بيومي، 1981).

ويتغلغل مفهوم القيم في منظومة المفاهيم عند علماء الاجتماع الكلاسيكيين وخاصة عند دوركايم وماكس فيبر، حيث يعتقدان بأن الوحدة الاجتماعية تقوم علي أساس وحدة القيم الكامنة في وعي الأفراد، وهي في هذا السياق تهدف إلي تنظيم السلوك والحفاظ علي وحدة الهوية الاجتماعية وتماسكها (بودون، بوريكو، 1986). كما عرف ليبت القيم بأنها معيار للحكمة يستخدمه الفرد والجماعة من بين عدة بدائل، في مواقف تتطلب قراراً ما أو سلوكاً معيناً. كما أنها حُكم عقلي إنفعالي علي أشياء مادية أو معنوية، يوجه اختيارنا بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة (همشري، 2013). ومن خلال الطرح السابق للمفهوم علي المستوي المجرد تعرف القيم إجرائياً بأنها مجموعة أحكام يصدرها الفرد علي بيئته الإنسانية والاجتماعية والمادية، هذه الأحكام هي في بعض جوانبها نتيجة تقويم الفرد أو تقديره للبيئة، إلا أنها في جوهرها نتاج اجتماعي إستوعبه الفرد وتقبله، بحيث يستخدمها كمستويات أو معايير. فضلاً عن كونها عبارة عن مجموعة العادات والأعراف ومعايير السلوك والمبادئ المرغوبة التي تمثل ثقافة مجموعة من الناس والتي غرسها فريق العمل بالجمعيات الأهلية من خلال الأنشطة والبرامج الهادفة الي تنمية قيم المواطنة.

مفهوم المواطنة:

يُعبر مفهوم المواطنة عن علاقة بين طرفين هما الدولة والمواطن، وتحوي بين جنباتها تمتع المواطن بمجموعة من الحقوق يقابله إلتزامه بمجموعة من الواجبات، فهي علاقة تبادلية بين كلا الطرفين (الدجدج، 2015). ومن هذا الفرق في معني التعبير ينساب فرق آخر، فإن Citizenship تركز علي العلاقة بين الفرد وبين الدولة، بينما تركز كلمة مواطنة علي الإنتماء الذي يشترك فيه الأفراد، وبالتالي فإن الجماعة لا الفرد هو محور اللفظة العربية، ذلك أن Citizenship يشتق من City وبالتالي فاللفظة الغربية تحمل تحيزاً إلي المدن لا نجده في اللفظة العربية التي لا تميز بين مدينة وريف (بدران، 2014).

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلي أن المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة (عبد الجواد، 2016). كما تدل المواطنة علي مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات، وهي تُسبغ علي المواطن حقوقاً سياسية مثل حق الإنتماء وتولي المسئوليات العامة (مصطفي، 2004). ومن التعريف السابق نلاحظ أن الدائرة قد ميزت بين المواطنة والجنسية، التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف، إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلي المواطنة حقوقاً أخري تمثل المشاركة السياسية أحد عناصرها (الشريدة، 2005). كما يُشير مفهوم المواطنة في معناه السياسي إلي مجموعة من الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والإلتزامات التي تفرضها عليه، أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه مما يُشعره بالإنتماء إليه. ومن المنظور الاقتصادي الاجتماعي يُقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بحيث لا تشغلهم هموم الذات عن أمور الصالح العام، وإلتفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة بما يؤسس للتعاون والتكافل والعمل الجماعي المشترك (عبيد، 2006). كما عرفها قاموس علم الاجتماع بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي، أو ما يُعرف بالدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولي الثاني مهمة الحماية (الهاشمي، 2016)، ومن المنظور النفسي تُعرف المواطنة بأنها الشعور بالإنتماء والولاء للوطن والقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطاء المصيرية، وبذلك تشير المواطنة إلي العلاقة مع الأرض والبلد، فالمواطنة تقدم وظيفة نفسية ذات أهمية بالغة، فهي تؤمن شعوراً بالانتماء، وتحدد للفرد أصوله وجذوره، كما تحدد له تاريخه ومستقبله (بلخير، 2017).

أما روبرت دال فلم ينحصر مفهوم المواطنة لديه في قبول حق المشاركة الحرة الفعالة للأفراد المتساوين في الحقوق والواجبات فقط، بل يمتد ليشمل أحقية المشاركة في النشاط الإقتصادي والتمتع بالثروات، فضلاً عن المشاركة في الحياة الاجتماعية، وأخيراً حق المشاركة الفعالة في إتخاذ القرارات الجماعية المُلزمة وتولي المناصب العامة والمساواة أمام القانون (Dahi,1989). كما تُعرف المواطنة علي أنها تتضمن الحقوق والواجبات المصاحبة لحكم مجموعات بشرية مختلفة ينتمي إليها الفرد (Ricgard, 1998). كما تُعرف المواطنة

علي أنها العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع، بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون علي تراب الوطن سواسية، بدون أي تمييز قائم علي أية أسس تحكمية، مثل الدين أو الجنس أو اللون أو الإنتماء السياسي أو الموقف الفكري (سعد، 2004). وفي هذا الإطار أيضاً تعددت تعريفات المواطنة وفقاً للزاوية التي يتناولها كل مفهوم، فمنها ما يركز علي الوعي والمشاركة مثل ما أشار أحمد مجدي حجازي بأنها المشاركة النشطة في جماعة أو عدد من الجماعات، وتتضمن الإحساس بالارتباط والولاء لمفهوم الدولة أو النظام المدني، وليس إلي الشخص سواء أكان ملك أو رئيس، وتقوم علي فكرة الانتماء للأشياء المشتركة (حجازي، 2009).

وأخيراً وليس آخراً عرف مارشال المواطنة بإعتبارها مجموعة من الحقوق التي تُمارس بشكل مؤسسي وتتكون من ثلاثة عناصر، أولها العنصر المدني الذي يتضمن الحرية الفردية وحرية التعبير والإعتقاد والإيمان والإمتلاك، والحق في العدالة وفي مواجهة الآخرين في إطار المساواة الكاملة، والمساواة المنوط بها تحقيق العنصر المدني في المواطنة هي المؤسسات القضائية، أما ثانيها فهو السياسي والذي يعني الحق في المشاركة من خلال القوي السياسية الموجودة في المجتمع، بإعتبار المواطن عضو فاعل في السلطة السياسية أو كناخب لهذه القوي السياسية، ويُمارس العنصر السياسي من خلال البرلمان والمجالس المحلية، بينما يشير العنصر الاجتماعي إلي تمتع المواطن بالرفاهية الاقتصادية والآمان الاجتماعي، والتمتع بحياة جديدة كإنسان متحضر وفقاً لمعايير المجتمع (صوفي، 1995). وبناءً علي كل التعريفات المقدمة للمواطنة والتي تلاحظ من خلالها تنوع قدر كبير من التعريفات، يمكن اجمال كل التعريفات في ما أورده سمير مرقص بإعتبارها حركة الناس اليومية مشاركين ومناضلين من أجل نيل الحقوق بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية علي قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب. واندماج المواطنين في العملية الانتاجية بما يتيح لهم تقاسم الموارد العامة والثروة الوطنية مع الآخرين الذين يعيشون معهم في اطار الوطن الواحد (شاطري، 2017).

ومن خلال التعريفات المتعددة للمواطنة علي المستوي المجرد، فإن الباحث ينظر إليها علي المستوي الاجرائي بأنها فهم وتقدير حقوق وواجبات المواطن في المجتمع الذي

يعيش فيه، وفي كافة الجماعات التي ينتمي إليها دون تمييز، شريطة أن يتوافر لديه المعارف والقيم والمهارات التي تمكنه من التغلب علي التحديات التي تواجهة في حياته اليومية، وإتاحة الفرص المتساوية لكل مواطن في المشاركة الفعالة في مجالات الحياة وتحقيق الذات وتنمية قيم الولاء والإنتماء لديه، فضلاً عن كونها مجموعة من الصفات والقيم والاتجاهات وطريقة التفكير والتعامل مع الأحداث التي يجب أن يتصف بها كل فرد في المجتمع في ضوء أيديولوجية المجتمع.

الدراسات السابقة:

اتبعت هذه الدراسة عرض مجموعة من الدراسات المحلية والعربية ذات الصلة المباشرة بظاهرة البحث، من أجل الاستفادة من الأدبيات السابقة من جهة ومقارنة نتائج الدراسة الحالية بما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج من جهة أخري. فجاءت دراسة صلاح الدين حماد أثر العولمة الثقافية علي مفهوم المواطنة لدي الشباب الفلسطيني، بهدف التعرف علي أهم أبعاد المواطنة بمفهومها العصري، فضلاً عن تحديد أهم المتغيرات العالمية المعاصرة التي انعكست علي مفهوم المواطنة، ومدي وعي الشباب الفلسطيني بأبعاد المواطنة والهوية والإنتماء. وتوصلت النتائج إلي أن العاطفة الدينية لدي الشباب هي التي تعزز من قيم الولاء للوطن والعمود الفقري في وجه التحديات، كما أكدت الدراسة وجود خلل متمثل في مدي التحصين الفكري والثقافي بأبعاد المواطنة الواجب توافره لدي الشباب الفلسطيني (حماد، 2008). وفي إطار المشاركة في الأنشطة التطوعية وعلاقتها بتنمية المواطنة لدي الشباب الجامعي، جاءت دراسة عاطف خليفة بغرض التعرف علي العلاقة بين مشاركة الطلاب في الأنشطة التطوعية وتنمية المواطنة، والتعرف علي العلاقة بين مشاركة الطلاب في الأنشطة التطوعية وتنمية الوعي بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتوصلت النتائج إلي أن الوعي بالحقوق المدنية لدي المواطن كان من النوع القوي بنسبة بلغت 94 % من حجم العينة، كما كشفت النتائج أن الوعي بالحقوق الاجتماعية والثقافية بلغ 96 % من حجم العينة، ومن خلال الوعي بقضايا المواطنة اتضح أن الشباب الجامعي المشاركين في الأنشطة التطوعية كانت من النوع القوي بنسبة 93,5 % من حجم العينة خليفة، 2008).

بينما سعت دراسة محمد عبد الواحد عن دور منظمات المجتمع المدني في تنمية ثقافة المواطنة لدي الشباب، نحو تحديد طبيعة دور الجمعيات الأهلية في تنمية ثقافة المواطنة لدي الشباب، فضلاً عن تحديد دور الجمعيات الأهلية في تنمية قيم الإنتماء لدي الشباب. وتوصلت النتائج علي أن تنمية الوعي السياسي لدي الشباب وإتاحة الفرصة للتعبير عن آرائهم وحث الشباب علي المشاركة السياسية، وتمكين الشباب وتنمية وعيهم ونشر ثقافة العمل التطوعي هي من الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها الجمعيات الأهلية، وتمكين الشباب من المشاركة الفعالة في صنع القرار وتحقيق الذات، وتشجيعهم علي المشاركة في قضايا التنمية الاجتماعية (عبد الواحد، 2010). كما ذهب أسامة زيدان في دراسته عن الدور التربوي لمراكز الشباب في تنمية قيم المواطنة، إلي التعرف علي التربوي لمراكز الشباب في تنمية قيم المواطنة، والتعرف علي أهم معوقات المواطنة، وتقديم تصور لتفعيل الدور التربوي لمراكز الشباب في تنمية قيم المواطنة. وتوصلت الدراسة إلي إيجابية الدور التربوي لمراكز الشباب في تنمية قيم المواطنة بمتوسط بلغ 87 % من حجم العينة، كما كشفت النتائج عن اختلاف الأهمية النسبية للأبعاد المرتبطة به، وأكدت علي إيجابية الدور التربوي لمراكز الشباب في تدعيم قيم المسئولية الاجتماعية وقيم الولاء والإنتماء للمجتمع (زيدان، 2011).

بينما هدف سالم العجيل من خلال دراسته عن العولمة والمواطنة، التعريف بمفهوم المواطنة والأسس التي يقوم عليها، ومحاولة التعرف علي آثار وإنعكاسات العولمة علي مفهوم المواطنة، وتوصل إلي أن العولمة أدت بالفعل إلي تحولات كمية ونوعية في مفهوم المواطنة، نتيجة إهتزاز المفاهيم وإختراق الخارج للداخل، وهو ما أدي إلي تراجع المفهوم التقليدي للمواطنة الذي يرتبط بمفهوم الدولة القومية وسيادتها (العجيل، 2015). في حين سعي السعيد رشيدي من خلال دراسته دور منظمات المجتمع في تعزيز قيم المواطنة، نحو كشف وإبراز دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة ضمن سياق التحولات المجتمعية التي يمر بها المجتمع الجزائري، وخلص الباحث إلي أن المجتمع المدني طور من مفاهيمه وأساليبه لتتماشي والتحولات في مضامين المواطنة، التي جاءت نتيجة للتجاذبات الفكرية المتواصلة، بإعتبارها مفهوم مرن ومتجدد ووسيلة الغرض منها تحقيق الفعالية في المجتمع (رشيدي، 2017) كما ذهبت سلمي كوندة من خلال دراستها إسهامات

العمل التطوعي في ترسيخ قيم المواطنة، نحو التعرف علي تباين وتعدد دور العمل التطوعي في ترسيخ قيم المواطنة، وكيف يسهم في تدعيم وتوطيد مبادئ المواطنة لدي أفراد المجتمع، وتوصلت إلي أن العمل التطوعي وسيلة للمشاركة المجتمعية ورمز للمسئولية الاجتماعية، والتي بدورها تسهم في غرس قيم المواطنة لدي أفراد المجتمع، فضلاً عن كونها مجالاً لنشر قيم العدل والمساواة بين مختلف فئات المجتمع (كونده، 2018). في حين سعي طالبي حفيظة، علي مبارك من خلال دراستهم العمل التطوعي ودوره في تنمية ثقافة المواطنة لدي الشباب الجزائري، نحو محاولة التعرف علي دور العمل التطوعي في تنمية وتفعيل قيم المواطنة لدي الشباب من خلال الجمعيات الخيرية، وتوصلت الدراسة إلي أن الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية تلعب دوراً مهماً في تشكيل ثقافة المواطنة لدي الأفراد، وأن المجتمع المدني يعتبر شريكاً اجتماعياً واقتصادياً يساهم في تعظيم قدرات الأفراد (حفيظه، مبارك، 2018).

وفي سياق متصل هدف السيد مصطفي من خلال دراسته رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم حقوق الإنسان، تقديم وصف تاريخي وتحليلي لواقع منظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان، والتعرف علي التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان، وتوصل إلي أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً أساسياً كأحد وحدات العمل الاجتماعي في قضايا التمكين والحماية الاجتماعية والدفاع عن حقوق الإنسان (مصطفي، 2020). وأخيراً وليس آخراً سعي جلال العبد من خلال دراسته دور الجامعة في تنمية قيمة المواطنة لدي الطلاب، نحو التعرف علي مفهوم المواطنة لدي طلاب الجامعة، ودور المقررات الدراسية في تنمية قيم المواطنة، فضلاً عن دور الأنشطة الجامعية في تنمية قيم المواطنة. وتوصل إلي أن 56,66% من عينة الدراسة تعرفوا علي مفهوم المواطنة من خلال الانفتاح علي الثقافات الأخري، كما بينت النتائج أن أعلي نسبة لدور المقررات الدراسية في تنمية قيم المواطنة بلغت 70% من حجم العينة، من خلال تعود الطلاب علي استخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات، بينما برز دور المجتمع المدني بنسبة 8,33% من حجم العينة (العبد، 2020).

ومـن الملاحـظ علـي بعـض نتـائج الدراسـات السـابقة أن هنـاك بعـض المظـاهر السلوكية التـي تظهـر وجـود خلـل فـي علاقـة المـواطن بـالمجتمع، نتيجـة ضـعف الاحسـاس بالانتمـاء والشـعور بـالاغتراب وفقدان الاحساس بالجماعيـة، بالإضـافة إلـي أن بعـض النتـائج أكـدت علـي مجموعـة مـن الحقـائق تبـين أن معظمهـا يشـير إلـي إرتبـاط المواطنـة بعمليـة المشاركة السياسية والمسئولية الاجتماعيـة، بـل أصـبحت المسئولية الاجتماعيـة تمثل إحـدي آليات ومحاور المواطنة الأساسية، فضلاً عن إرتباط بعض الدراسات بمفهوم المواطنـة وبقيم الولاء والإنتماء، بالإضـافة إلـي تأكيد هذه الدراسات علـي الدور المحوري لمنظمـات المجتمـع المـدني فـي تنميـة ثقافـة المواطنـة، وكـل ذلـك يتفق مـع مـا توصـلت إليـه الدراسـة الراهنـة مـن نتائج، إلا أن دراستنا الراهنة قد اتخذت من منظمات المجتمـع المدني هدفًا رئيسيًا لتعزيز قيم المواطنة لدي فئات متنوعة من أبناء المجتمع ولم تركز علي فئة بعينها.

الاتجاهات النظرية المفسرة لقضية المواطنة:

تعددت الاتجاهات النظريـة التـي تفسر إشكاليات المجتمـع المـدني والقيم والإنتمـاء والمواطنة فـي علم الاجتمـاع، لدرجـة تجعل أي باحث في حيرة من إتبـاع توجه نظري محدد دون غيره من الإتجاهات، فهناك ارتباط وثيق بين غالبية النظريات التي تفسر تلك القضايا، وبقدر هذا التنوع الذي يمثل صعوبة في الاعتماد علي توجه بعينه، بقدر ما يمثل هذا التعدد مرونـة تجعل الباحث يفسر ويحلل قضية البحث بأكثر من توجه. فعلي سبيل المثال تفسر بعض الاتجاهات الأدوار التي تقوم بها الجمعيات الأهلية وبالتالي العمل التطوعي، علي أنهـا ليسـت سـوى أداة لخدمـة النظـام الرأسـمالي تحسـن مـن بعـض مسـاوئه، وتعـالج بعـض مشكلاته أو على الأقل تساهم في علاجها من ناحية أخرى إن أمكن ذلك. أو إلـى التأكيد علـي القيمـة والقـدرة التنمويـة فـي المنظمـات الأهليـة والعمـل التطـوعي، علـى اعتبـار أن المنظمات الأهلية كإحدى صور المجتمع المدني تسعى جاهده إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية في المجتمع المحلي (عبد الله، 2006).

بينمـا تؤكـد البنائيـة الوظيفيـة علـي تكيـف البنـاء الاجتمـاعي مـع النسـق، بمعنـي أن يستجيب البنـاء لوظـائف النسـق. وتُعد تلـك النظريـة أكثـر الاتجاهـات رواجـاً خـلال النصـف الثـاني مـن القرن العشـرين، حيـث يميـل علمـاء الاجتمـاع المؤيـدين لهـا إلـي إعتبـار أن علـم

الأنثروبولوجيا هو المصدر الأساسي لدراسة القيم من خلال كتابات راد كليف براون ومالينوفسكي وغيرهم (أحمد، 1982). وهو ما يؤكد أن الفكر الوظيفي لم ينشأ على يد أوجست كونت كما يُقال أو أعمال إميل دوركايم، ولكن كانت هناك مقدمات في الفكر الإنساني سبقت أفكارهم بمراحل، غير أن أعمال دوركايم اعتبرت التحليل الوظيفي بمثابة جزءًا أساسي من صياغته لمهام التنظير والبحث في علم الاجتماع (جيدنز، 2006). واعتبرت الوظيفية المجتمع نسقًا مركبًا تعمل أجزاؤه المختلفة مع بعضها من أجل الحفاظ على استقراره وتماسكه، وتنحصر الأفكار الأساسية للنظرية الوظيفية في ثلاث أفكار عامة تتعلق بتماسك واستقرار المجتمع، وبالمماثلة العضوية أو مماثلة المجتمع للكائن الحي وأهمية الإجماع. وهو ما يعني أن هذا الاتجاه ينطلق من فكرتي التوازن والاستمرار، وأن التغير في النسق القيمي قد يكون من داخل أو خارج النسق ويتم بهدوء وبدون عنف (غيث، 1972).

وعلى الرغم من أن كونت أنكر حق العمال والأفراد في إقامة روابط أو نقابات أو منظمات تدافع عن حقوقهم وتحقق لهم العدالة الاجتماعية، وإتخاذه موقفًا عدائيًا من الأيديولوجيات الثلاث الرئيسية السائدة في عهده، على إعتبار أن الشيوعية هي أيديولوجية غير أخلاقية، وهذا يعني من وجهة نظرة أن المجتمع يعيش على تنظيم أكثر مما يعيش على أيديولوجيات، وأن أفضل صورة للحياة الاقتصادية والسياسية هي بالتالي الرأسمالية وبالذات الرأسمالية الأوروبية (عبد الله، 2006). ويمكن تفسير ذلك في أن كونت قد رفض فكرة قيام الروابط أو التنظيمات ليس لكونها تنظيمات أهلية فحسب، لكن رفضه جاء من منطلق الخوف من تزايد قوتهم في مواجهة الرأسمالية التي كان يدافع عنها. وعلي النقيض يري دوركايم أن الدولة لم تعد قادرة على القيام بتلبية رغبات الأفراد وإشباع حاجاتهم، كما أن الأسرة أيضًا أصبحت محددة جدًا في نطاقها وفقدت الكثير من وظائفها ولم تعد هي الأخرى قادرة على تحملها، وبالتالي لا الدولة ولا الأسرة أصبحتا قادرتين على هذه الوظيفة، ولكن التي تستطيع أن تحقق ذلك هي المجموعات المهنية، التي يجب أن تصبح وسيطًا بين الأفراد من جهة وبين الدولة من جهة أخرى (أحمد، 1982).

كما يتناول أنصار الوظيفية مسألة سوسيولوجية القيم بقصد الكشف عن الأبعاد الاجتماعية الثقافية لفكرة القيمة وتفسيرها في ضوء الخلفية السيكولوجية، علي إعتبار أن

دراسة نسق القيم هو أحد الأنساق الرئيسية في تكوين وتشكيل النظم الاجتماعية سواء علي مستوي الجماعة أو المجتمع، وعلي هذا الأساس تناولت الوظيفية مسألة طبيعة القيم وما يطرأ عليها من متغيرات. وتُعد دراسة فيبر عن القيم دعماً كبيراً للفكر الوظيفي، حيث عُني بدراسته للعلاقة بين الأفكار الدينية من جهة والاتجاهات نحو النشاط الاقتصادي من جهة أخري، وأكد علي وجود علاقة متبادلة بين القيم الدينية والتنظيم الاقتصادي فكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به. ثم عادت الوظيفية مرة أخرى لعلم الاجتماع من خلال كتابات بارسونز وميرتون علي نطاق واسع، بوصفهما علي رأس ممثلي ذلك التيار النظري، وقد حاول الوظيفيون بصفة عامة أن يوضحوا كيف أن نمطاً أو بناءً معيناً يحقق ويشبع بعض الحاجات الحيوية للنسق، وأن هذا الإنجاز يفسر وجود ذلك النمط أو البناء (زايتلن، د ت). فقد رأي أن هناك نسق اجتماعي يقوم به الأفراد بأفعال تجاه بعضهم البعض، هذه الأفعال عادة ما تكون منظمة، لأن الأفراد في النسق يشتركون سوياً في الاعتقاد في قيم معينة، وفي أساليب مناسبة للسلوك، وبعض هذه القيم يمكن تسميتها بالمعايير، وغالباً ما يتصرف الذين يتبعون هذه المعايير بشكل متشابه في المواقف المتشابهة، وهذا ما يحقق الانتظام في المجتمع أو ما يطلق عليه التوازن الاجتماعي (عبد المعطي، 1974). ولذلك كانت وظيفة القيم لديه هي القيام بدور موجهات الفعل في المواقف الاجتماعية.

كما يمكن القول أن اعتماد الوظيفيين على فكرة الدور الذي يقوم به العمل الأهلي التطوعي في القيام بوظيفة التكامل الاجتماعي، على افتراض أنه أثناء المشاركة في العمل التطوعي يحدث تفاعل بين المشاركين، وتكون فوائد هذا التفاعل عدم الرغبة في الشعور بالوحدة وتعلم المعايير واكتساب المعرفة. فالمنظمات غير الحكومية ليست منافسًا للحكومات ولا بديلاً عن الدور الحكومي وإنما مكمل له، وهناك أساس لهذا التكامل وضرورات التعاون يتمثل في قدرة القطاع الأهلي على تعبئة موارد إضافية لسد حاجات قطاعات هامة من السكان، وتعبئة هؤلاء السكان في أنشطة تسهم في تنفيذ البرامج والأنشطة المعتمدة، مستندًا في ذلك إلى قدرته على توفير المتطوعين، وقدرته على الاقتراب الشامل من الفئات المستفيدة وعلى توجهه الإنساني (شكر، 2005). بينما يري النموذج البنيوي أن دور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع،

يتسم بعلاقته الوثيقة بين مؤسسات المجتمع لكونه عنصرًا يؤدي إلى التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة وليس تابعًا أو مُلحقًا بتلك العناصر الأخرى. ووفقاً لهذا النموذج تتجاوز المنظمات الأهلية الدور الرعائي والخدمي إلى الدور التنموي والتوعوي. وتأخذ المنظمات بهذا المفهوم معنى الفاعل أو الوسيط الاجتماعي، أي أنها تمثل القوة القصدية الفاعلة في التغيير الاجتماعي، عن طريق القدرة على التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات بإتجاه رفع مستوى الوعي وزيادة المهارات السياسية والقدرات التفاوضية في مجال الحق العام (البصام، 1997). فالتطور المؤسسي يجعل دور المنظمات غير الحكومية مؤسسات تدافع عن مصالح الجماعات وتحميها وتجعلها أكثر تمكينًا. وهو ما يعني أن دور كلاً منهما يختلف عن الآخر في القضايا الاجتماعية بل والمجتمعية.

وعلى خلاف الأفكار التي اعتمد عليها الوظيفيين في تفسيرهم للعمل التطوعي جاء هيجل ليقدم تصورًا جديدًا لمكانه المجتمع المدني بين الاجتماعي والسياسي (الجابري، 2005). فنظر إلى المجتمع المدني بإعتباره يتشكل من مجموع الروابط القانونية والاقتصادية، التي تتضمن علاقات الأفراد فيما بين بعضهم البعض وبما يؤكد تعاونهم واعتمادهم المتبادل، علي إعتبار أن هذا المجتمع ليس سوى لحظة في صيرورة أكبر تجد تجسيدها النهائي في الدولة القومية. أما ماركس فقد استعمل مفهوم المجتمع المدني بمعنى قريب من المعنى الذي استعمله به هيجل، وقد يعود السبب في ذلك لتأثر ماركس الشديد في هذه الفترة بهذا الفيلسوف، رغم أنه انتقد طريقته في تعريف المجتمع المدني، حيث رأى أن هيجل اشتق تعريفه للمجتمع المدني اعتمادًا على تطور اجتماعي برجوازي محدد كان قائمًا في أيامه، وفشل في أن يلاحظ أن المؤسسات السياسية للمجتمع المدني في تصوره الذي قدمه، إنما كانت مجرد وسائل لسيطرة طبقة واحدة على الطبقات الأخرى، وكانت أدوات لمصالح خاصة تتنامى داخل المجتمع المدني لتقديم مزيد من التمكين لتلك المصالح الطبقية (ليلة، 2002). وهو ما جعله يشير إلى المجتمع المدني على أنه التفاعل المادي للأفراد في إطار مرحلة معينة من تطور القوى المادية، هذا المجتمع يحتضن كل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تلك المرحلة، أو بعبارة أخرى فإن المجتمع هو فضاء الصراع بين الطبقات

الاجتماعية، أي ميدان الصراع الطبقي الذي يتم فيه المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة للطبقات (عبد الصادق، 2004).

وفي دراسته عن القيم يري ماركس أن القيم تتشكل من نتاج التفاعل المستمر بين الإنسان والطبيعة، ومن خلال العملية الإنتاجية والنشاط الاقتصادي، فالنشاط الاقتصادي هو أساس السلوك الإنساني علي المستويين التاريخي والتحليلي، وهذه العملية التحليلية هي عملية تشكيل وإبداع، ومصدر ثبات القيم من التنظيم الاجتماعي وأساس التغيير المستمر في آن واحد. ويقول أن الناس من خلال العملية الإنتاجية لا يغيرون من الطبيعة فقط، بل يغيرون من قيم بعضهم البعض. ورأي أن العمل هو أساس الحياة الاجتماعية وهو القيم الكبري التي تتحدد علي أساسها قيم المجتمع الأخري، وأن إنتاج الثروة المادية هو العامل الأساسي للتطور الاجتماعي، وإنتاج وسائل الحفاظ علي الحياة البشرية ثم عملية توزيع تلك المنتجات، هما أساس البناء الاجتماعي بأسره. في حين رأي جرامشي أن الهيمنة في المجتمع هي وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين، كما أن المجتمع السياسي أو القيادة هي التي يكون التعبير عنها من خلال الدولة والسلطة القضائية، وتتم هذه السيطرة بواسطة الأجهزة الأيديولوجية من جانب أول وأجهزة الدولة من جانب ثان (جرامشي، 1994).

كما تؤكد نظرية الاعتماد المتبادل علي رؤية مختلفة للعلاقات بالدولة، فإذا كانت النظريات السابقة تُأخذ كمعطاة أو تفترض أن العلاقة بين القطاع الثالث والدولة تتضمن صراعًا أو منافسة، ومن ثم يبدو هذا القطاع وكأنه نتاج لقصور الدولة وعدم قدرتها على إشباع الاحتياجات المتنوعة. فإن هذه النظرية ترى أن النموذج الصراعي ليس هو الطريقة الوحيدة لرؤية العلاقة بين القطاع الثالث والدولة. فهناك عوامل أخرى مهمة تُهيئ للشراكة أو الاعتماد المتبادل بين الطرفين، فإخفاق الحكومة وإخفاق السوق من جانب واحتياج المنظمات الأهلية لمساندة سياسات الحكومة من جانب آخر، يجعلنا نتوقع علاقات تعاون وشراكة بين الطرفين في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية (قنديل، 2000).

ويلاحظ على النظريات السابقة التي تفسر وجود أو غياب منظمات القطاع الثالث بأسباب اقتصادية، أنها جميعها ترتبط بطبيعة النظم الرأسمالية، وهو أمر طبيعي ناتج عن

ازدهار واتساع دور هذا القطاع في المجتمعات الغربية من جانب، وتنامي الاهتمام البحثي به في نفس هذه المجتمعات من جانب آخر. ومن ثم فإن التحدي الذي واجه مثل هذه النظريات في السنوات الأخيرة، حين انفتح الباحثون على واقع الدول النامية والتحولات التي حدثت في أوروبا الشرقية، كان محدودية انطباق مثل هذه النظريات عليها، ولذلك بدأت تظهر اجتهادات جديدة تتحدث عن دور المنظمات الأهلية في تحقيق استراتيجية التنمية المستديمة (قنديل، بن نفيسه، 1995). وفي أواخر القرن العشرين ظهرت أفكار ونظريات أخري في العلوم الاجتماعية، ولاسيما تلك التي تحلل وتفسر سبل تقديم الرعاية الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي والعولمة ....الخ. ومن بين هذا التنوع ظهرت نظرية الجودة الاجتماعية لتقدم نهجاً جديداً يمس أجزاء أساسية من ظروف الحياة اليومية في كثير من المجتمعات، من خلال تناولها لمجموعة من الجوانب والعلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والبيئية في ظروف الحياة اليومية، وهو ما يعني عدم اقتصارها في تفسيرها علي جانب دون آخر، مما يعطيها أهمية في تفسير واقع المجتمعات من كافة الجوانب، وفهم وتحليل العلاقات الناشئة بين تلك الجوانب وتأثير كلاً منها علي الآخر (Lin,2009).

الاجراءات المنهجية للدراسة:

نمط الدراسة: تقع الدراسة الراهنة في نطاق الدراسات الوصفية التي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة تعدد أدوار الجمعيات الأهلية تجاه العمل علي نشر ثقافة الإنتماء والمواطنة بين أبناء المجتمع.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة علي منهجي المسح الاجتماعي ودراسة الحالة، لما تتميز به هذه المناهج بتناولها لموضوعات ذات طبيعة مرضية، وتناولها لظواهر قابلة للقياس والمقارنة. فضلاً عن ما تقدمه دراسة الحالة من معلومات دقيقة ومتعمقة عن المنظمات الأهلية لتوضيح البرامج والأنشطة التي تمارسها.

أدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة علي استمارة الاستبيان كأداة رئيسية للحصول علي البيانات التي تم جمعها من الجمهور.

مجالات الدراسة:

أ – المجال المكاني: أجريت الدراسة علي عينة من أعضاء بعض الجمعيات الأهلية بمحافظة المنوفية قوامها 200 مفردة من المنتسبين الحاليين للجمعيات أو من ذوي الخبرة في مجال العمل الأهلي، ومنها الجمعية الشرعية بأشمون المشهرة برقم 248 لسنة 1977، وجمعية ماري جرجس للرعاية الاجتماعية بأشمون المشهرة برقم 85 لسنة 1981، وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بشبين الكوم المشهرة برقم 127 لسنة 1966، وجمعية النهضة القبطية بمليج مركز شبين الكوم المشهرة برقم 122 لسنة 1964، وجمعية صناع الحياة بشبين الكوم المشهرة برقم 1097 لسنة 2004، وجمعية الفرقان الخيرية بسبك الأحد مركز أشمون المشهرة برقم 1309 لسنة 2005، ومؤسسة العربي لتنمية المجتمع المشهرة برقم 963 لسنة 2000، وقد جاء الاعتماد علي هذه الجمعيات لوجود بعض الأعضاء والمتطوعين فيها من ديانات مختلفة، عدا الجمعية الشرعية بأشمون والجمعيات القبطية في قري ومراكز المحافظة.

ب – المجال البشري: وهو عدد من الأفراد العاملين والمتطوعين القاطنين في مجتمع البحث والدراسة، والمنتمين للجمعيات الأهلية محل الدراسة.

ج – المجال الزمني: سارت الدراسة وفق مخطط زمني سبق أن أعده الباحث، حيث قام بزيارة عدد من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية، ثم تم تحديد الفترة الزمنية لإجراء الدراسة الميدانية في 2021/11/1 حتي 2021/12/31.

الدور التوعوي للجمعيات الأهلية في تعزيز قيم المواطنة: تحليل اجتماعي

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت علي عينة من المنتسبين والمهتمين وذوي الخبرة في مجال الجمعيات الأهلية وعددها 200 مفردة، ومن خلال تحليل المعطيات الميدانية التي تمت علي عينة من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية في مراكز أشمون والباجور وشبين وبعض القري التابعة لهم، يمكن تحليل ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية علي النحو التالي.

جدول (1) توزيع العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	182	%91

أنثي	18	%9
الإجمالي	200	%100

من خلال قراءة بيانات الجدول السابق يتبين أن هناك حجم العينة من الذكور أعلي بكثير من الإناث، حيث بلغت نسبتهم 91% من حجم العينة في مقابل 9% للإناث، وتشير تلك المعطيات إلي أن نتائج توزيع النوع في عينة الدراسة تعكس إلي حد كبير طبيعة العمل بالجمعيات الأهلية وإعتماده بنسبة كبيرة علي الجنس الذكري، وقد يرجع ذلك إلي طبيعة تطوع الذكور بالجمعيات الأهلية أكثر من النساء، بسبب ما تفرضه العادات والتقاليد وخاصة في الريف من خروج المرأة، وقد يرجع ذلك إلي السمات الجسمية والنفسية المرتبطة بالذكور، مما تجعلهم أكثر قدرة علي المشاركة في العمل التطوعي عن الإناث، بالإضافة إلي أن الذكور قد يتوافر لديهم الوقت الكافي للمشاركة عن الإناث، ويفيد هذا التحليل في أن العينة استطاعت إلي حد ما أن تقترب من سمات المجتمع الإحصائي الذي يُنشد لها أن تمثله.

جدول (2) توزيع العينة حسب العمر أو السن

السن	التكرار	النسبة
من 20 – 25 سنة	47	%23,5
من 26 – 30 سنة	63	%31,5
من 31 – 36 سنة	55	%27,5
من 37 سنة فأكثر	35	%17,5
الإجمالي	200	%100

من خلال قراءة بيانات الجدول السابق يتبين أن الفئة العمرية من 26–30 سنة جاءت في المرتبة الأولي بنسبة 31,5% من حجم العينة، تليها الفئة العمرية من 31–36 سنة بنسبة 27,5% من حجم العينة، ثم الفئة العمرية من 20–25 سنة بنسبة 23,5%، وأخيراً جاءت الفئة العمرية من 37 سنة فأكثر بنسبة 17,5%. ويتضح من تلك البيانات أن الفئة العمرية الثانية والثالثة جاءت مرتفعة وهذا أمر طبيعي مرتبط بطبيعة فترة الشباب وحماسهم في التطوع للعمل الخيري والأهلي، وعلي نضجهم ووعيهم بطبيعة التغيرات التي تطرأ علي المجتمع، سواء أكانت تغيرات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها، وكلها تغيرات تسهم في تعزيز قيم المواطنة لديهم.

جدول (3) توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
أعزب	49	%24,5
متزوج	141	%70,5
مطلق	3	%1,5
أرمل	7	%3,5
الإجمالي	200	%100

تشير بيانات الجدول السابق أن الحالة الاجتماعية لأغلبية عينة الدراسة من المتزوجين، حيث بلغت نسبتهم 70,5% من حجم العينة، تلتهم نسبة غير المتزوجين بنسبة 24,5% من حجم العينة، بينما جاءت نسبة الأرامل والمطلقات في المرتبة الثالثة والرابعة بنسب 3,5% ، 1,5 % علي التوالي، وهذه المعطيات تتفق وطبيعة عينة الدراسة من حيث الاستقرار الأسري لغالبية أفراد العينة، وبالتالي إنشغالهم بالعمل الخيري والتطوعي، ونسبة قليلة منهم من وجدت في العمل التطوعي قضاءً لوقت الفراغ الذي يعانون منه، فكانت الجمعيات الأهلية بمثابة الملاذ لهم لكسر حدة الملل الذي يعانون منه.

جدول (4) يوضح الدور التوعوي للجمعيات الأهلية

المتغير	التكرار	النسبة
نشر الوعي بقيم التسامح والتماسك الاجتماعي	152	%76
تنمية ثقافة المواطنة لدي الأهالي	44	%22
غرس قيم الحب والانتماء بين المواطنين	4	%2
الإجمالي	200	%100

توضح بيانات الجدول السابق أن للجمعيات الأهلية دور كبير من خلال البرامج التوعوية والثقافية التي تقوم بها في تنمية قيم المواطنة، حيث أشارت نسبة 76% من حجم العينة أن الجمعيات الأهلية تقوم بنشر الوعي بقيم التسامح والتماسك الاجتماعي، تلاها نسبة 22% من حجم العينة تؤكد علي أن الجمعيات الأهلية تقوم بتعزيز ثقافة المواطنة لدي المواطنين، ثم غرس قيم الحب والانتماء بين المواطنين.

جدول (5) يوضح مجموعة من القيم بين المنتسبين للعمل الأهلي

المتغير	التكرار	النسبة
المساواة والعدالة في توزيع الأدوار دون تمييز	82	%41

عدم التمييز في نوعية العمل	39	%19,5
الولاء والانتماء للمجتمع	27	%13,5
التعبير عن حرية الرأي في موضوعات وأنشطة الجمعية	23	%11,5
احترام خصوصية الزملاء وآرائهم	17	%8,5
الحرص علي الحفاظ علي الممتلكات العامة والخاصة	7	%3,5
تحسين صورة الجمعيات المنتمين إليها أمام الآخرين	5	%2,5
الإجمالي	200	%100

من خلال قراءة بيانات الجدول السابق يتبين أن هناك مجموعة من القيم التي يكتسبها المنتسبين للعمل التطوعي والجمعيات الأهلية، هذه القيم تزيد من ثقافة المواطنة لديهم مثل، المساواة والعدالة وعدم التمييز والولاء للمجتمع من خلال الحرص علي تحسين صورة الجمعيات أمام الآخرين، والتعاون مع الزملاء والتعبير عن الرأي والحرية، واحترام خصوصية الزملاء والحرص علي الحفاظ علي الممتلكات العامة والخاصة.

جدول (6) يوضح القيم التي ينهض عليها مفهوم المواطنة

المتغير	التكرار	النسبة
القيم الدينية والتسامح بين المواطنين	152	%76
القيم الأخلاقية واحترام آراء الآخرين	44	%22
القيم السياسية وحق المشاركة في الأنشطة والفعاليات	4	%2
الإجمالي	200	%100

تشير بيانات الجدول السابق أن هناك مجموعة من القيم التي ينهض عليها مفهوم المواطنة، وتعد القيم بمثابةالركيزة الأساسية التي ينهض عليها مفهوم المواطنة، وخاصة القيم الدينية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية، لأنها تبني المواطن الصالح وتحفظ هوية المجتمع، فضلاً عن أن حقوق المواطنة تعتبر عناصر أساسية لحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وفي المواثيق الدولية والإقليمية.

جدول (7) يوضح مساهمة الجمعيات الأهلية في نشر حقوق الإنسان

المتغير	التكرار	النسبة
تنظم الجمعيات ندوات خاصة بالوعي بحقوق الإنسان	104	%52
تدرب الجمعيات المواطنين علي احترام حقوق الإنسان	87	%43,5
نشر ثقافة المواطنة والتسامح بين أبناء المجتمع	9	%4,5
الإجمالي	200	%100

تشير بيانات الجدول السابق إلي أن الجمعيات الأهلية تساهم بشكل فعال في نشر ثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة، بإستخدام العديد من الوسائل الإعلامية لنشر الوعي بالحقوق الاجتماعية وتدريب الأفراد علي احترام حقوق الإنسان، ونشر ثقافة المواطنة والتسامح الديني بين أبناء المجتمع، وفي ضوء حساب التكرارت المرجحة والنسب المئوية وترتيب العبارات الدالة علي هذا البعد، وجد أن الدور الايجابي للجمعيات الأهلية في تدعيم وتعزيز قيم المواطنة يشير إلي قيام الجمعيات الأهلية بتوعية المواطنين بإحترام الآخرين وعدم الإساءة إليهم، وهو ما ظهر واضحاً في برامج جمعية الكتاب المقدس من خلال المطويات الإعلانية والإرشادية التي تحث علي نبذ التعصب. وهو ما يؤكد علي أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً محورياً في نشر ثقافة المواطنة، هذا الدور انعكس إيجاباً علي قيم المواطنة من خلال المشاركة في تشكيل هوية المواطنين وتنمية مهاراتهم المتعلقة بالمشاركة في أنشطة المجتمع والدولة، كما انعكس سلباً بتكريس المواطنة المادية.

جدول (8) يوضح انضمام أفراد المجتمع لعضوية الجمعيات الأهلية

المتغير	التكرار	النسبة
جمعياتى ذات صبغة إسلامية	93	%46,5
جمعيات ذات صبغة مسيحية	34	%17
جمعيات ذات خلفية إسلامية ومسيحية	73	%36,5
الإجمالي	200	%100

تشير بيانات الجدول السابق إلي أن الجمعيات الأهلية محل البحث والدراسة يتشكل أعضائها من خلفيات مختلفة ذات صبغة دينية، تتسم بطبيعة تجانسية في ثلاث جمعيات بينما الجمعية الشرعية لا تمثيل للأقباط فيها بحكم لائحتها التأسيسية، حيث تبين انضمام نسبة 46,5 % من أفراد مجتمع البحث لعضوية الجمعيات ذات الصبغة الإسلامية، تلاها نسبة 36,5% من حجم العينة من المنضمين للجمعيات التي لا تشترط الديانة كعضوية، ثم 17% من الأعضاء المنضمين للجمعيات ذات الصبغة المسيحية، وأن غالبية الأعضاء علي إقتناع وخاصة خريجي الجامعات بمهام وأدوار الجمعيات الأهلية في تدعيم ثقافة المواطنة، وقد مثلت هذه النتائج الجانب المادي، أما من حيث النتائج المعنوية فقد تمثلت في

المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارات التي أرجعها الباحث إلي البرامج التوعوية التي استخدمتها الجمعيات الأهلية.

جدول (9) يوضح مدي نشر برامج الجمعيات لقيم المواطنة

المتغير	التكرار	النسبة
برامج تحث علي نشر قيم التماسك الاجتماعي	87	%43,5
برامج تحث علي التسامح الديني	102	%60
برامج تحث علي التطوع كقيمة اجتماعية	11	%5,5
الإجمالي	200	%100

تشير بيانات الجدول السابق إلي أن الجمعيات الأهلية محل البحث والدراسة تقوم بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة وخاصة تلك التي تحث علي المواطنة والتسامح الديني بين أبناء المجتمع، وأن أدوار الجمعيات الأهلية والبرامج التنموية التطوعية بها تعتبر ركيزة أساسية لنشر قيم التماسك الاجتماعي والتسامح الديني بين أبناء المجتمع. ويمكن تفسير ذلك بأن العمل التطوعي يكسب المواطن مجموعة من المعارف الخاصة بالمواطنة، فضلاً عن الموضوعات الخاصة بقضايا السياسة العامة بالمجتمع.

جدول (10) يوضح مدي التزام الجمعيات بمسئوليتها الاجتماعية

المتغير	التكرار	النسبة
ترسيخ أبعاد المسئولية الاجتماعية	113	%56,5
ترقية العمل الاجتماعي	67	%33,5
مشاركة المواطنين بالشأن العام	20	%10
الإجمالي	200	%100

تشير بيانات الجدول السابق مدي إلتزام الجمعيات الأهلية بدورها في تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة، وخاصة تلك التي تضطلع بها من خلال مسئوليتها الاجتماعية تجاه نشر سلوكيات المواطنة عن طريق ترسيخ أبعاد المسئولية الاجتماعية وخاصة الأخلاقية منها والتي تساهم بدورها في ترقية العمل الاجتماعي، ومشاركة المواطنين في الشأن العام.

جدول (11) يوضح دور الجمعيات في غرس قيم الولاء والانتماء والمواطنة

المتغير	التكرار	النسبة
من خلال صفحة الجمعية علي الفيس بوك	127	%63,5
من خلال البرامج التوعوية المنفذة داخل الجمعيات	49	%24,5
عن طريق المطويات الارشادية والاعلانية	24	%12
الإجمالي	200	%100

من خلال قراءة بيانات الجدول السابق الذي يوضح دور الجمعيات في غرس قيم الولاء والانتماء والمواطنة، يتبين أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في غرس وتنمية قيم المواطنة من خلال بعض وسائل الإعلام وخاصة صفحاتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وكل الأنشطة المجتمعية الأخرى التي تتبعها في نشر قيم المواطنة والانتماء.

جدول (12) يوضح أسباب تنمية ثقافة المواطنة

المتغير	التكرار	النسبة
النهوض بالأسرة والمجتمع	97	%48,5
الاهتمام بتعليم الأفراد وتثقيفهم	66	%33
تنمية الوعي السياسي وغرس الروح الديموقراطية	24	%12
نشر حقوق الإنسان والتنمية المدنية وروح المواطنة	13	%6,5
الإجمالي	200	%100

تشير بيانات الجدول السابق الذي يوضح أسباب تنمية ثقافة المواطنة أن النهوض بالفرد هو نهوض بالأسرة والمجتمع والوطن، وأن الاهتمام بتعليم الأفراد وتثقيفهم يعتبر جزءًا

أساسيًا من تنمية الثروة البشرية للمجتمع، بل أصبح من الأهمية بمكان الإتجاه نحو تعليم قيم وخصائص وثقافة المواطنة، وتوجيه المزيد من الاهتمام بتربية المواطن من خلال خطط منهجية واضحة ومنظمة بالتعليم كسلاح ضد تآكل الهوية المصرية.

نتائج الدراسة:

بناءً علي ضوء معالجة الدراسة لإشكالية المواطنة وعلاقتها بموضوع القيم في المجتمع، وكذلك العرض الموجز لأبرز إتجاهات الفكر التي أثرت علي الوعي بمبدأ المواطنة، وأهم المتغيرات العالمية والمجتمعية التي تمثل تحديات حرجة وواضحة للمواطنة، والانعكاسات الناتجة عن عملية الانفتاح الثقافي علي أهم أبعاد المواطنة المطروحة في الساحة العالمية، والتي أكدتها نتائج الدراسة الميدانية، وانطلاقاً من أهمية المواطنة مفهوماً وممارسة، وضرورة تعزيزها علي نحو دائم بمشاركة فعالة من مختلف مؤسسات المجتمع، توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج يمكن أن تسهم في تفعيل مبدأ المواطنة علي النحو التالي:

1 – أن الحفاظ علي الهوية القومية أصبح مهمة صعبة تحتاج إلي تكامل الجهود بين جميع مؤسسات المجتمع، وخاصة في ظل وجود التحديات العالمية المعاصرة المتمثلة في ثورة المعلومات، والقنوات الفضائية المفتوحة والعولمة والتكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة.

2 – أن تنمية القيم والحفاظ عليها يعتبر ضرورة قومية خاصة بين الشباب، وأن ذلك مرهون بتحريرهم فكرياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً من المعوقات التي تحول دون تنمية القيم لديهم. ويفسر ذلك بأن هناك مجموعة من القيم التي يكتسبها المنتسبين للعمل التطوعي والجمعيات الأهلية، هذه القيم تزيد من ثقافة المواطنة لديهم مثل، المساواة والعدالة وعدم التمييز والولاء للمجتمع من خلال الحرص علي تحسين صورة الجمعيات أمام الآخرين، والتعاون مع الزملاء والتعبير عن الرأي والحرية، واحترام خصوصية الزملاء والحرص علي الحفاظ علي الممتلكات العامة والخاصة.

3 – كشفت النتائج أن للجمعيات الأهلية دور كبير من خلال البرامج التوعوية والثقافية التي تقوم بها في تنمية قيم المواطنة، حيث أشارت نسبة 76% من حجم العينة أن الجمعيات

الأهلية تقوم بنشر الوعي بقيم التسامح والمواطنة، تلاها نسبة 22% من حجم العينة تؤكد علي أن الجمعيات الأهلية تقوم بتعزيز ثقافة المواطنة لدي المواطنين، ثم غرس قيم الحب والانتماء في الأهالي من خلال احترام رموز البلد كمركز للعزة والكرامة والمكانة الاجتماعية.

4 – أن القيم هي الركيزة الأساسية التي ينهض عليها مفهوم المواطنة، وخاصة القيم الدينية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية، لأنها تبني المواطن الصالح وتحفظ هوية المجتمع، فضلاً عن أن حقوق المواطنة تعتبر عناصر أساسية لحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وفي المواثيق الدولية والإقليمية.

5 – أظهرت النتائج أن مؤسسات الدولة جميعاً سواء أكانت رسمية أو منظمات أهلية هي الجهات المنوط بها تربية أبناء المجتمع حتي يصبحوا مواطنين مكتملي المواطنة، وهذا يتطلب ضرور تعميق الإنتماء والولاء للوطن وتدعيم الإحساس بالانضباط ومراعاة الجدية في السلوك.

6 – توصلت الدراسة إلي أن الجمعيات الأهلية تساهم بشكل فعال في نشر ثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة، بإستخدام العديد من الوسائل الإعلامية لنشر الوعي بالحقوق الاجتماعية وتدريب الأفراد علي احترام حقوق الإنسان، ونشر ثقافة المواطنة والتسامح الديني بين أبناء المجتمع، وهو ما ظهر واضحاً في برامج جمعية الكتاب المقدس من خلال المطويات الإعلانية والإرشادية التي تحث علي نبذ التعصب. وهو ما يؤكد علي أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً محورياً في نشر ثقافة المواطنة، هذا الدور انعكس إيجاباً علي قيم المواطنة من خلال المشاركة في تشكيل هوية المواطنين وتنمية مهاراتهم المتعلقة بالمشاركة في أنشطة المجتمع والدولة، كما انعكس سلباً بتكريس المواطنة المادية.

7 – توصلت الدراسة إلي أن الجمعيات الأهلية ساهمت بدرجة كبيرة في إكساب العديد من الشباب وفئات المجتمع الأخري المعارف والمهارات والمعلومات التي تنمي القدرة الذاتية لديهم علي نشر ثقافة المواطنة.

8 – أظهرت النتائج انضمام 46,5% من أفراد مجتمع البحث لعضوية الجمعيات الأهلية، وأكدت علي إقتناع خريجي الجامعات بمهام وأدوار الجمعيات الأهلية في تدعيم ثقافة

المواطنة، وقد مثلت هذه النتائج الجانب المادي، أما من حيث النتائج المعنوية فقد تمثلت في المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارات التي أرجعها الباحث إلي البرامج التوعوية التي استخدمتها الجمعيات الأهلية لدعم الإنتماء الوطني لدي أبناء المجتمع في ظل نظام العولمة وما تفرضه من تجليات.

9 – أكدت الدراسة أن أدوار الجمعيات الأهلية والبرامج التنموية التطوعية بها تعتبر ركيزة أساسية لنشر قيم التماسك الاجتماعي والتسامح الديني بين أبناء المجتمع. كما يمكن تفسير ذلك بأن العمل التطوعي يكسب المواطن مجموعة من المعارف الخاصة بالمواطنة، منها المعارف والمعلومات الخاصة بكيفية الاعداد للندوات وتنفيذها، والمعارف والمعلومات الخاصة بكيفية إعداد وتنفيذ مشروعات وأنشطة خدمة المجتمع، فضلاً عن الموضوعات الخاصة بقضايا السياسة العامة بالمجتمع.

10 – توصلت الدراسة إلي إلتزام الجمعيات الأهلية بمسئوليتها الاجتماعية تجاه نشر سلوكيات المواطنة من خلال ترسيخ أبعاد المسئولية الاجتماعية وخاصة الأخلاقية منها والتي تساهم بدورها في ترقية العمل الاجتماعي.

11 – كشفت النتائج أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في غرس وتنمية قيم المواطنة من خلال بعض وسائل الإعلام وخاصة صفحاتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وكل الأنشطة المجتمعية الأخرى التي تتبعها في نشر قيم المواطنة والانتماء.

12 – أوضحت الدراسة أن النهوض بالفرد هو نهوض بالأسرة والمجتمع والوطن، وأن الاهتمام بتعليم الأفراد وتثقيفهم يعتبر جزءًا أساسيًا من تنمية الثروة البشرية للمجتمع، بل أصبح من الأهمية بمكان الإتجاه نحو تعليم قيم وخصائص وثقافة المواطنة، وتوجيه المزيد من الاهتمام بتربية المواطن من خلال خطط منهجية واضحة ومنظمة بالتعليم كسلاح ضد تآكل الهوية، مع ضرورة الأخذ في الإعتبار عدم إقتصار تنمية وتثقيف الأفراد علي أبعاد المواطنة فقط، بل لابد أن يتسع في محتواه ومضمونه ليشمل تنمية الوعي السياسي وغرس الروح الديموقراطية، ومبادئ حقوق الإنسان والتنمية المدنية وروح المواطنة، وهو ما ظهر جليًا في الفترة الأخيرة التي عاشها المجتمع المصري بعد ثورتين كبيرتين، وما ترتب عليهما من إرساء للميادئ والحقوق لكل أفراد المجتمع دون تمييز بسبب دين أو جنس أو إنتماء.

توصيات الدراسة:

1 – تعزيز دور الجمعيات الأهلية وتدعيمه في نشر ثقافة الإنتماء والمواطنة بين أبناء المجتمع، من خلال النظر إلي برامج التوعية والارشاد بالجمعيات كعمليات مهنية اجتماعية، وتطويرها لتكون بمثابة مهنة احترافية لها أصولها وأدواتها ومعايير لأدائها بشكل مؤسسي.

2 – ضرورة إيجاد دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني في عملية تمكين المواطنين في رسم السياسات الاجتماعية لمجتمعهم، من شأنه تنظيم جهود المشاركة الفردية والجماعية للمواطنين والاعتماد علي الذات ونشر قيم الوحدة والتسامح والتعايش المشترك مع الآخر.

3 – أهمية إدارك قادة الجمعيات الأهلية علي اختلاف توجهاتها العمل بعقلية الجماعة الوطنية، لا بمنطق الأغلبية والأقلية القائمة علي إقتسام المنافع والمصالح.

4 – تقوية الروابط المشتركة بين الجمعيات الأهلية والمواطنين وحثهم علي التطوع للعمل الأهلي، لتأمين المجتمع من حالات التعصب وتجاوز الفتن الطائفية من خلال الإهتمام بدراسة الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، في نشر ثقافة الولاء والإنتماء للوطن وتدعيم مفهوم المواطنة بين أفراد المجتمع.

5 – العمل علي تعزيز قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وإحترام الآخرين، وخاصة بين الشباب في كافة مؤسسات الدولة.

6 – تدعيم قدرات الجمعيات الأهلية في نشر ودعم ثقافة المواطنة من خلال إعلاء قيم ومبادئ الشفافية والمساءلة والمصداقية والحوكمة كمبادئ أساسية في أنشطة وبرامج الجمعيات الأهلية.

7 – إجراء المزيد من البحوث والدراسات المتعمقة حول مسألة تعزيز قيم المواطنة لدي الشباب، لمعرفة الآراء حول آليات تعزيز المواطنة الفعالة، والكشف عن أبعادها ونشرها ببرامج وأنشطة الجمعيات الأهلية.

8 – زيادة الدعم الإعلامي والتوعوي لبرامج الجمعيات الأهلية وخاصة تلك المتعلقة بالقيم وثقافة المواطنة والانتماء بين جموع المواطنين.

مراجع البحث

المراجع العربية:

أحمد، سمير نعيم(1982) النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ص 187

حجازي، أحمد مجدي (2009) المواطنة والانتماء بين النظرية والتطبيق: التجربة الماليزية نموذجاً، في كتاب المواطنة وحقوق الإنسان في ظل التغيرات الراهنة، تحرير أحمد مجدي حجازي، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ص 25

البصام، دارم(1997) العمل الأهلي العربي المشترك: المفهوم، الواقع، التصورات البديلة، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة ، ص9

الجابري، محمد عابد(2005) في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص175

الجزار، هاني(2011) أزمة الهوية والتعصب : دراسة في سيكولوجية الشباب، هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، ص57

الجمل، أحمد عيسي(2011) ممارسة تنظيم المجتمع لدعم وبناء قدرات الجمعيات الأهلية كإحدي منظمات المجتمع المدني، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع 30، ج 4، أبريل، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص ص 1842-1843

الجوهري، عبد الهادي(1983) قاموس علم الاجتماع، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الحادي والستون، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص69

الجوهري،عبد الهادي(1998)قاموس علم الاجتماع،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،ص 84

الدجدج، عائشة عبد الفتاح(2015) دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة والوعي السياسي، المؤتمر السنوي الثالث عشر: العقد العربي لمحو الأمية 2015-2024: توجهات وخطط وبرامج، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 319

الشريدة، خالد عبد العزيز(2005) صناعة المواطنة في عالم متغير، ورقة عمل مقدمة إلي قادة العمل التربوي، الباحة، السعودية، ص4

القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 161

الكواري، علي خليفه(2004) مفهوم المواطنة في الدولة الديموقراطية، في المواطنة والديموقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، ص15

العامر، عثمان بن صالح(2005) أثر الإنفتاح الثقافي علي مفهوم المواطنة لدي الشباب السعودي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث لقادة العلم التربوي، الباحة، السعودية.

العبد، جلال براني الداملي (2020) دور الجامعة في تنمية قيمة المواطنة لدي الطلاب: جامعة طبرق أنموذجاً، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 43، يوليو، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط.

العجيل، سالم أحمد (2015) العولمة والمواطنة، مجلة الجامعي، ع 22، أكتوبر، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، ليبيا.

المركز المصري لحقوق المرأة (2003) المواطنة، كراسات ثقافية، كراسة رقم 1، سلسلة تصدر عن برنامج مدرسة الكادر النسائية، القاهرة، ص21

الهاشمي، لقوقي (2016) مساهمة المؤسسات الشبابية في تنمية قيم المواطنة لدي الشباب: دراسة ميدانية ببعض المؤسسات الشبابة بورقلة، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 22، يوليو، مركز جيل البحث العلمي، ورقلة، الجزائر، ص 253

باقادر، أبو بكر أحمد(2003) تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان شبه الجزيرة العربية، في إبراهيم البيومي غانم "محرر" نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص751

بدران، شبل(2014) المواطنة وثقافة الإقصاء، مجلة التربية المعاصرة، س 31، ع 97، رابطة التربية الحديثة، مصر.

بلخير، آسيا (2017) المجتمع المدني وسؤال المواطنة: فرص التفعيل وحدود التأثير، مجلة العلوم الإنسانية، ع 8، ديسمبر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 16

بهاء الدين، حسين كامل(2000) الوطنية في عالم بلا هوية، دار المعارف، القاهرة، ص8

بودون، بوريكو، ريمون، فريديريك(1986) المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص415

بيومي، محمد أحمد(1981) القيم وأثرها علي مواقف واتجاهات الأسرة في المجتمعات المستحدثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص17

تمام، شادية عبد الحليم(2012) فعالية برنامج إثرائي مقترح في مادة علم الاجتماع لتنمية مهارات الوعي بالمشكلات الاجتماعية وثقافة المواطنة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع 30، ج 2، أكتوبر 2012، رابطة التربويين العرب، الرياض، السعودية، ص115

جرامشي، أنطونيو(1994) كراسات السجن، ترجمة "عادل غنيم"، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص11

جلبي، علي عبد الرازق وآخرين(2009) القاموس العصري في العلم الاجتماعي، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ص58

جلبي، علي عبد الرازق(1991) الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص193

جيدنز، أنتوني(2006) نظرية علم الاجتماع، في: مصطفى خلف "مترجم" قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية بكلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ص 392-393

حجازي، محمد فؤاد(1982) البناء الاجتماعي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ص199

حفيظة، مبارك، طالبي، علي الطالب(2018) العمل التطوعي ودوره في تنمية ثقافة المواطنة لدي الشباب الجزائري: الجمعيات الخيرية أنموذجاً، مجلة السراج في التربة وقضايا المجتمع، ع 7، سبتمبر، الجزائر.

حماد، صلاح الدين إبراهيم عطيه(2008) أثر العولمة الثقافية علي مفهوم المواطنة لدي الشباب الفلسطيني: دراسة استكشافية، دراسات في التعليم الجامعي، عدد 2، أبريل، مصر.

خليفة، عاطف محمد(2008) المشاركة في الأنشطة التطوعية وعلاقتها بتنمية المواطنة لدي الشباب الجامعي، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، مج 11، جامعة حلوان.

رشيدي، السعيد(2017) دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة في الجزائر، مجلة التراث، ع 26، يوليو، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، الجزائر.

زايتلن، إرفنج(د ت) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: دراسة نقدية، ترجمة محمود عودة، إبراهيم عثمان، دار العرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص 15-16

زايد، محيي الدين، أحمد، محمد(2002) مقدمة نقدية في علم الاجتماع، د – ن، القاهرة، ص33

زيدان، أسامة محمود(2001) الدور التربوي لمراكز الشباب في تنمية قيم المواطنة: رؤية مستقبلية، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، عدد 73، أكتوبر، الزقازيق.

سعد، عبد الخالق يوسف(2004) المواطنة وتنميتها لدي طلاب التعليم قبل الجامعي: رؤية مقارنة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ص3

شاطري، كاهينه (2017) أثر أزمة الهوية الثقافية علي تكريس إشكالية الانتماء والمواطنة في الجزائر في ضوء تحديات العولمة، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع 10، سبتمبر، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، ص 69

شكر، عبد الغفار(2005) الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ص191

صوفي، الجندي، عبدالرحمن، كرم(1995) الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، جامعة حلوان، القاهرة، ص7

طنطاوي، محمد سيد أحمد(1996) القيم التربوية في القصص القرآني، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 43.

عبد الجواد، رباب سيد(2016) المرأة والمواطنة: جذور الأزمة وإمكانية النهوض، مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، مج 22، ع 2، كلية التربية، جامعة عين شمس.

عبد الصادق، على(2005) مفهوم المجتمع المدني: قراءات أولية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ص28

عبد الفتاح، إسماعيل(2011) القيم السياسية في الإسلام، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ص ص 13-14

عبد اللطيف، رشاد(2000) إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ص ص24-25

عبد الله، خالد عبد الفتاح(2006) قيم العمل الأهلي في مصر، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، ص65

عبدالمعطي، عبدالباسط(1974) النظرية في علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 150

عبدالواحد، محمد عرفات(2010) دور منظمات المجتمع المدني في تنمية ثقافة المواطنة لدي الشباب، رسالة دكتوراه، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، جامعة الزقازيق.

عبيد، مني مكرم(2006) المواطنة، المركزالدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة مفاهيم، العدد 15، القاهرة، ص ص 8-9

غيث، عاطف(1972) دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ص29

فؤاد، نهلة حسن(2017) التمويل الأجنبي بين القانون والشرعية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجمعيات الأهلية، الملف المصري، القاهرة.

قنديل، أماني(2000) المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص110

قنديل، بن نفيسة، أماني، سارة (1995) الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص19

كونده، سلمي(2018) إسهامات العمل التطوعي في ترسيخ قيم المواطنة، مجلة السراج في التربة وقضايا المجتمع، ع 7، سبتمبر، جامعة سطيف، الجزائر.

ليلة، علي(2002) دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص25

ليلة، علي(2007) المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ص 79-80

محسن، مصطفي(2004) إشكالية التربية علي المواطنة وحقوق الإنسان بين القضاء المؤسسي والمحيط الاجتماعي، ورقة عمل مقدمة ضمن أشغال الندوة الإقليمية الأولي حول التربية والشباب والمواطنة، الجمعية التونسية للدراسات حول ثقافة الشباب، مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس.

محمود، محمود محمد(2002) دور منظمات المجتمع المدني في إشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السادس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ص274

مصطفي، السيد عبد الحميد إبراهيم(2020) رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم حقوق الإنسان، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع 63، ج 1، يناير، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.

همشري، عمر أحمد(2013) التنشئة الاجتماعية للطفل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، ص309

المراجع الأجنبية:

Ka Lin(2009) Paul Ward, et al : Social Quality Theory in perspective, Development and Society, Vol. 38, No. 2, December, p. 201.Available on line at : http://www.s- space.snu.ac.kr.

Remey Richard(1998) Handbook of basic citizenship Competencies Association for supervision and curriculum development, Washington, D.C, P. 24.

Robert A. Dahl(1989) Democracy and Its Critics, New Haven, CT : Yale University, press, P. 164.

مواقع الانترنت:

http : // www. Cigar.org

http://www.s-space.snu.ac.kr.

Abstract

The interest in the issue of citizenship in Egypt has increased in recent years, to the extent that it has turned into an open file for research and discussion, whether at the level of official institutions, civil society organizations or even academic theses, and therefore the pivotal approach to addressing the issue of citizenship was governed by a set of controls in the forefront Religious, value, and customary systems. A Muslim is governed by the Sharia of Islam, which defines for him the obligation, the duty, the permissible and the forbidden, and he does not accept for himself to deviate from them, and a normal person refuses to challenge the value system and customary prevailing in the society in which he lives as long as it does not conflict with the religious system.

Civil society and its organizations that work in the field of care for individuals have had a role in spreading the culture of citizenship, emphasizing the values of loyalty and belonging and other activities and areas that have become a necessity imposed by values and traditions, and contribute to establishing, strengthening and deepening the values of citizenship among young people so that they can integrate into their society and actively participate in life political and social as citizens in order to achieve a decent life for them. The study concluded that all state institutions, whether official or non-governmental organizations, are the bodies entrusted with educating young people until they become citizens with full citizenship, and this requires the necessity of deepening belonging and loyalty to the homeland and strengthening the sense of discipline and taking into account the seriousness of behavior. And civil associations actively contribute to spreading the culture of human rights in general, by using many media means to spread awareness of social rights, and to spread the culture of citizenship and religious tolerance among the members of society.

The key words in the study were the role, NGOs, values, citizenship.